برنامج إعادة الهيكلة كرّم سمو ولي العهد نائب حاكم الشارقة

المجدلي: ضرورة الاستفادة من قدرات مواطني «التعاون» وخبراتهم وإمكاناتهم في العمل بمؤسسات القطاع الخاص

أشاد أمين عام برنامج اعادة الهيكلة فوزي المجدلي برعاية سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد نائب حاكم الشارقة للملتقى الثالث لمسؤولي الموارد البشرية بدول مجلس التعاون الخليجي العربي، وتوجيهات سموه بوجوب توفير كل أسباب ومقومات انجاح هذا الملتقى لتحقيق أهدافه وتعزيز مسيرة العمل الخليجي لدعم الموارد البشرية الوطنية والارتقاء بها لاستثمار طاقاتها وقدراتها في سوق العمل الخليجي.وقام المجدلي خلال الملتقى باسم برنامج اعادة الهيكلة بتكريم سمو الشيخ سلطان القاسمي ولي العهد نائب حاكم الشارقة بدرع تذكارية بمناسبة انعقاد الملتقى وقد أشاد سموه بروح التعاون والمحبة بين الامارات والكويت.

هذا وكان أمين عام برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة قد شارك في الملتقى الثالث لمسؤولي الموارد البشرية وسوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجي العربي الذي أقيم يومي 22 و23 الجاري في امارة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة تحت رعاية سمو الشيخ سلطان بن محمد سلطان القاسمي ولي العهد نائب حاكم الشارقة.

فوزي المجدلي مكرما سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي

المجتمعون أشادوا بتجربة برنامج إعادة الهيكلة في مجالات التدريب والتأهيل والتوظيف

وصرح المجدلي بعد مشاركته في الملتقى بأن مثل هذه اللقاءات تعزز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لدعم المسيرة التنموية لدول الخليج وقال ان الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة دعت فعاليات العمل الخليجي الى العمل الجاد لتدريب وتأهيل وتوظيف المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من قدراتهم وخبراتهم وامكاناتهم في العمل بمختلف الوظائف الفنية والادارية بمؤسسات القطاع الخاص.

وأضاف أن الملتقى كان تحت عنوان «أفضل ممارسات في التطوير الوظيفي وادارة الموارد البشرية» بتنظيم مشترك وتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ولجنة الموارد البشرية وسوق العمل لدول مجلس التعاون.

وعرض مراقب في ادارة تنمية القوى العاملة في البرنامج طارق الكندري ورقة عمل حول انجازات البرنامج وتطلعاته المستقبلية بشكل لاقى استحسان الوفود وقد أشاد الجميع بورقة العمل الكويتية لما تضمنته من خبرة في هذا المجال.

وقال المجدلي، ان العديد من أوراق العمل قد قدمت من مختلف المؤسسات الحكومية والوزارات الخليجية لتحقيق الأهداف المنشودة من هذا اللقاء حيث تضمن الملتقى 4 جلسات عمل رئيسية اضافة الى جلسة الافتتاح والجلسة الختامية، لافتا الى أن هذه الجلسات أثرت النقاش والحوار وطرحت العديد من المبادرات التي تعزز زيادة فرص التدريب والتأهيل والتوظيف في سوق العمل، وتطوير الكوادر واعدادها لسوق العمل في مجالات الاستثمارات الخاصة.

المضحي: اجتماع خليجي ـ تركي لمناقشة خطط الطوارئ المحلية والإقليمية لمواجهة المخاطر البيئية

أنقرة ـ كونا: قال المدير العام للهيئة العامة للبيئة د.صلاح المضحي: ان وفدا من الهيئة برئاسته وصل أمس إلى أنقرة سيشارك اليوم في اجتماع مشترك لكبار المسؤولين في مجال البيئة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا.

وقال المضحي في تصريح لـ «كونا» لدى وصوله أنقرة: إن وفد الهيئة سيطرح بعد التنسيق مع الأشقاء في الدول الخليجية مرئيات تتعلق بتبادل الخبرات فيما يخص التغيرات المناخية وأثرها على البيئة ومكوناتها.

وأوضح أن المرئيات تتضمن أيضا تصورات بشأن التعاون المشترك بين الجانبين الخليجي والتركي في مجال الإدارة والتنمية المستدامة للخليج والمناطق الساحلية.

وأضاف أن تقييم المخاطر ونظم الاستجابة في مجال الوقاية من التلوث الناجم عن السفن سيكون ضمن الورقة التي سيقدمها الوفد الكويتي، خصوصا أن لدى الكويت ودول منطقة الخليج العربي خبرات بهذا الشأن كما لديها مشاركات في مجال الاستجابة لحوادث التلوث البيئي. وأكد أنه سيتم على مدار يومين مناقشة خطط الطوارئ المحلية والإقليمية والتعاون لمواجهة المخاطر البيئية وكذلك تحديد معايير وآليات المراقبة الخاصة بالمشاريع الساحلية والمناطق الحساسة علاوة على تحديد الأثر البيئي لهذه للمخاطر خصوصا في الجوانب الاقتصادية. ويهدف الاجتماع الى مناقشة أولويات الجانبين الخليجي والتركي في قضايا بيئية مثل البيئة البحرية وحمايتها وكذلك السواحل وتأثيرات التغير المناخي الى جانب تبادل الخبرات المتوافرة لدى الجانبين الخليجي والتركي في مجال الحفاظ على البيئة.

د. صلاح المضحي

ستعود إلى الخدمة مساء اليوم بعد إتمام أعمال الصيانة فيها

«الكهرباء»: 44 مليون غالون يومياً عجز في المياه بسبب توقف وحدات في محطتي الشعيبة والدوحة

قالت مصادر في وزارة الكهرباء والماء ان خروج وحدات في محطتي الشعيبة والدوحة الغربية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه أمس ليس بسبب عطل فني بل لإجراء اختبارات وأعمال صيانة وستعود هذه الوحدات إلى الخدمة مساء اليوم.

ولفتت المصادر إلى ان خروج هذه الوحدات أدى امس إلى حدوث عجز في إنتاجية المياه بلغت 44 مليون غالون امبراطوري يوميا، ما حدا بالوزارة إلى الاستعانة والسحب من المخزون الاستراتيجي لتغطية الكميات التي عجزت الوحدات عن تغطيتها.

وقالت المصادر ان الوحدات الخارجة عن الخدمة يجرى بها حاليا اختبارات وعمليات صيانة فخروجها ليس بسبب عطل فني وستعود إلى الخدمة مساء اليوم لتبدأ انتاجها من جديد ووقف السحب من المخزون الاستراتيجي وعودة المياه الى مجاريها.

وأرجعت المصادر حالات الانقطاعات التي تشهدها العديد من المناطق الى العجز الذي حدث في شبكة الإنتاج ما حدا بالمواطنين والمقيمين إلى الاصطفاف في طوابير للحصول على المياه من محطات التعبئة خلال الأيام القليلة الماضية، لافتا إلى أن الوزارة وقطاع إنتاج المياه يبذل قصارى جهده من أجل دخول الوحدات المذكورة إلى الخدمة بأسرع وقت ممكن وتعويض الشبكة بالكميات الناقصة. وقالت المصادر إن الانقطاعات الحادثة في منطقة الفروانية وهي الأكثر تقديما للبلاغات عن الانقطاعات خاصة القطعة 5 شارع 44 ترجع إلى قدم شبكة المياه في هذه المنطقة والتي تحتاج إلى عمليات إحلال وتجديد والتي تواجه مشاريعها تعقيدات كثيرة بسبب الروتين والدورة المستندية في عملية الطرح والترسية، ايضا ترجع اسباب الانقطاعات الى الأساليب الخاطئة التي يتبعها السكان في المباني وتركيب مضخات رفع المياه بعشوائية مما يوفر المياه في شقة من الشقق دون الاخرى.

وأضافت انه يتعين على اي مواطن او مقيم اذا وجد ارتفاعا في اسعار المياه التي يوزعها اصحاب التناكر ان يتصل مباشرة بحماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة لردع هؤلاء المتاجرين بقوت المواطنين والمقيمين.

فريق الغوص: رصد 6 أنواع من المرجان في «كبر»

واصل فريق الغوص الكويتي بالمبرة التطوعية البيئية جهوده في متابعة ورصد أهم مواقع الشعاب المرجانية في جنوب بحر الكويت، حيث رصد 3 مواقع في الطوق المرجاني المحيط بجزيرة كبر من جهة الشرق والشمال الشرقي والشمال الغربي.

وقال مسؤول المشاريع البيئية بالفريق محمود أشكناني لـ «كونا» أمس: إن رصد تلك المواقع تم باستخدام أسلوب الطول المتري لمسافة 10 أمتار وقياس مترين مربعين محاذيين لامتداد المسافة بمجموع 20 مترا مربعا لكل موقع.

وأضاف أشكناني أن طبيعة وعمق القاع في تلك المواقع تفاوتت بين صخري في مستعمرات مرجانية مسطحة وأخرى رملية في مستعمرات كبيرة بارزة مرتفعة، كما تفاوتت الأعماق من 15 مترا إلى 3 أمتار ودرجات الحرارة بين 20 و21 درجة مئوية، مبينا انه تم رصد 6 أنواع من المرجان تنتمي إلى 3 عوائل.

وأشار إلى أنه تم أيضا رصد مستعمرات من «الزوانثيد الأخضر» وبعض شقائق النعمان في بعض المواقع، موضحا أن كثافة قنافذ البحر كانت عالية ومتفاوتة وتغطي مساحات واسعة منتشرة حول الجزيرة في حين تعتبر الأسماك والكائنات الأخرى قليلة مقارنة مع السنوات الماضية.

وأضاف أن الغالب على شعاب الجزيرة هو المرجان «سنامي عقدي» وتتشكل كتل كبيرة منها في بعض المواقع إلا أنه في الجهة الشرقية للجزيرة توجد مستعمرات مسطحة لا يزيد ارتفاعها على 30 سنتمترا وسطحها العلوي نافق ومتآكل وقد يكون ذلك بسبب احتكاك القوارب أو الابيضاض، مشيرا الى ان أغلب المستعمرات الحية هي عبارة عن أجزاء صغيرة متبقية من مستعمرة كبيرة نافقة وألوانها باهتة.

ولفت إلى انه لوحظ غزو القنافذ البحرية قصيرة الشوكة بكثافة عالية حيث تم رصد 534 قنفذا بحريا بمعدل 267 في المتر المربع .

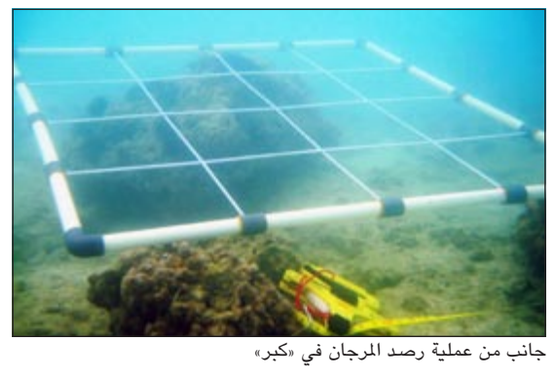
جانب من عملية رصد المرجان في «كبر»

«كي ـ داو».. أزمة في بنية نظامنا الديموقراطي

م. أحمد محمد أحمد الحمد

لعل أزمة « الكي ـ داو » التي أهدرت من مالنا العام أكثر من 2,2 مليار دولار هي أزمة كشفت الخلل البنيوي في نظامنا الديموقراطي، ولا تزال القضية حديث المنتديات والدواوين الكويتية، فمن قائل إن على الحكومة الاستقالة بسبب القضية «الفضيحة» كما يسميها البعض، ومن قائل انه يجب احالة جميع المتسببين في هذه القضية بدءا من الوزير السابق الى الوزير الحالي الى المحاكمة العادلة، وكل من في الكويت أخذ يدلي بدلوه ويقترح الحلول من وجهة نظره دون تعمق وتحليل موضوعي وقانوني لهذه المشكلة التي تؤرق الجميع، فاستقالة الحكومة أو حل المجلس لن يحل قضية «الداو» أو أي مشكلة أخرى، والدليل على ذلك الأزمات المتلاحقة في ظل تغير الحكومات والمجالس على مدى العقود الماضية، ولا يخفى على أحد تدهور الأوضاع المعيشية والغلاء المتزايد والأزمات المتفاقمة من إسكانية ومرورية وتعليمية وغيرها، ولا بد لنا من التعمق في أصل القضية للتعرف على بداياتها وسبب إلغائها مع العلم المسبق بالغرامة المترتبة عليها، وتعود أصول « الكي ـ داو» الى عام 2008، حيث قامت الحكومة آنذاك بإلغاء الصفقة بعد أن أبرمت وذلك خوفا من استجوابها من قبل المجلس، وبين سوط المجلس من جهة وخوف الحكومة من جهة ثانية وقع الشعب الكويتي ضحية ليدفع من مقدرات بلاده حوالي الـ 2,2 مليار دولار وهذا بطبيعة الحال يكشف لنا «قضية جوهرية» هي الخلل البنيوي في النظام الديموقراطي الكويتي، لكون الحكومة لا تولد من خاصرة المجلس، فصارت لدينا تجربة ديموقراطية منقوصة أثبتت فشلها بدليل الأزمات المتتالية، وأنا أطلقت على هذا النظام الديموقراطي تسمية «النظام الهجين»، نعم هو نظام هجين بين النظام الرئاسي والبرلماني لأن الحكومة لا تولد من رحم المجلس، علما أن الدستور ينص على أن يكون أعضاء الحكومة بنسبة كبيرة من النواب المنتخبين، بينما أصبحت الحكومة تكتفي بوزير واحد محلل من النواب، وبالنتيجة فالمجلس هو وليد إرادة الشعب وهذا ما أدى الى علاقة تنافرية تصارعية بين المجلس والحكومة، ولا بد لنا اذا أردنا أن نصل الى حلول جذرية من اقرار قانون الأحزاب السياسية والتي تقوم على أسس سياسية مؤلفة من فئات المجتمع الكويتي كله وليس على أساس عرقي أو طائفي أو قبلي، ويكون لكل حزب برنامج واضح، مما يسهل رقابة عمل الحكومة سياسيا وماليا، وتكون منتخبة شعبيا، وتكون العلاقة بين الحكومة والمجلس توافقية، ويقوم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، حفظه الله، بتسمية رئيس مجلس الوزراء كما هو منصوص عليه في دستور الكويت كحق أصيل من صلاحيات سموه، ويقوم رئيس مجلس الوزراء بتعيين الوزراء من الحزب السياسي الفائز والمنتخب من الشعب الكويتي، أو بالتوافق مع الائتلاف الذي يحظى بأغلبية أصوات المجلس الخمسين، ولا مانع في هذا الإطار من إعادة النظر بعدد أعضاء مجلس الأمة فعند بدء العملية الديموقراطية في الكويت وانتخاب هذا المجلس، لم يكن تعداد سكان الكويت يتجاوز الـ 206 آلاف، ففيما تضاعف عدد الناخبين بقي عدد الممثلين لهم في البرلمان ثابتا، فإذا تم تشكيل الحكومة من رحم المجلس فان العلاقة بينهما ستكون علاقة توافقية، وبالوقت نفسه فنحن لا نخالف دستور دولة الكويت حيث أبقي تعيين رئيس مجلس الوزراء من صلاحيات صاحب السمو الأمير، ونصل بالنتيجة الى حكومة مولودة من خاصرة المجلس تستطيع بالتوافق مع المجلس لحل المشاكل بشكل جذري وهذا بالطبع تصور متواضع ويجب أن نتبعه بالمزيد من الدراسة القانونية من جميع الجوانب، وبالعودة لقضية الداو فان محاسبة المتسبب كائنا من كان هو حق أصيل للشعب الكويتي وهنا أقسم المسؤولية في قضية « الكي ـ داو» الى ثلاثة أقسام، القسم الأول وهو الأهم والجوهري أحمله الى الخطأ الكائن ببنية النظام الديموقراطي بالكويت، ثانيا: لمن أضاف في العقد هذا الشرط الجزائي من الغرامة دون الرجوع الى المجلس أو الحكومة ممثلة بجهاتها الرقابية، والقسم الثالث من المسؤولية أحمله لمن تسبب في إلغاء الصفقة دون النظر الى شروطها الجزائية في ذلك، أما المخرج للحكومة من هذه «الفضيحة» ولإعادة الثقة للمواطن فلا بد من تشكيل لجنة تحقيق تشمل جميع المعنيين في هذه القضية من وزير النفط ومجلس الوزراء والمجلس الأعلى للبترول، ومعرفة المسؤول عن هذه القضية لمحاسبته واثبات الحكومة للمواطن أنها خير أمين على مقدراته المحفوظة، وأن كل من يحاول العبث بها سيلقى الحساب والعقاب المناسبين، فيجب تطبيق مبدأ المحاسبة ولا تكفي الإقالة أو التوقيف عن عمل كما هو معمول به في كل أزمة تمر بها البلاد، عموما، «قضي الأمر الذي فيه تستفتون» ودفعت الغرامة المترتبة على عقد «الداو» وعلينا أخذ العبرة للمشاريع والعقود المقبلة، واصلاح الأمور المتبقية، لأن النفط ومشتقاته موردنا الوحيد، وما لم نعتبر من هذه القضية الشائكة، بكل موضوعية وحيادية ونية صادقة، فانه ينطبق علينا المثل القائل « لا طبنا ولا غدا الشر».